

درر الحكام شرح مجلة الأحكام

@ 604 ضَمَانٌ . (اُنْظُرْ شَرْحَ الْمَادَّةِ 67) (التَّنْقِيحُ) .

سَادِسًا - إِذَا اسْتَأْجَرَ شَخْصٌ بَعْدَ لَا وَبَيِّنَمَا كَانَ يَسْؤِقُهُ مَعَ حِمَارٍ لَهُ وَقَعَ الْحِمَارُ فَانْشَغَلَ بِتَدْخُلِيصِهِ خَشْيَةً أَنْ يَهْلِكَ فَدَفَعَ الْبِغْلَ وَالْحَالَةَ هَذِهِ إِلَى رَفِيقِهِ لِعَدَمِ تَمَكُّنِهِ مِنْ حِفْظِهِ وَهَلَاكَ الْبِغْلُ بِبَيْدِ رَفِيقِهِ الْمَرْقُومِ لَا يَلْزَمُ ذَلِكَ الشَّخْصَ ضَمَانٌ (الْخَيْرِيَّةُ) . سَابِعًا - إِذَا تَرَكَ النَّسَّاجُ فِي زَمَانٍ كَثُرَتْ فِيهِ اللَّصُوصُ فِي دُكَّانِهِ الشَّيْءَ الَّذِي نَسَجَهُ وَسُرِقَ وَبَعْدَ أَنْ قَفَلَ الْبَابَ وَذَهَبَ إِلَى دَارِهِ يُنْظَرُ إِنْ كَانَ مِنَ الْمُعْتَادِ تَرَكَ دُكَّانٍ كَهَذِهِ عَلَى ذَلِكَ الْوَجْهِ فِي مِثْلِ هَذَا الْوَقْتِ لَا يَلْزَمُ الضَّمَانُ . وَإِلَّا فَالضَّمَانُ لَزِمٌ ; لِأَنَّهُ يَكُونُ مُقَصِّرًا فِي الْحِفْظِ وَمُضَيِّعًا الْمَالَ (الْأَنْقِرُويُّ) . - * * * * (الْمَادَّةُ 610) الْأَجِيرُ الْخَاصُّ أَمِينٌ . فَلَا يَضُمَّنُ الْمَالَ الْهَالِكُ بِبَيْدِهِ بِغَيْرِ صُنْعِهِ وَكَذَلِكَ لَا يَضُمَّنُ الْمَالَ الْهَالِكُ بِعَمَلِهِ بِلَا تَعَدٍّ . الْأَجِيرُ الْخَاصُّ أَمِينٌ بِإِلَاتِّفَاقِ أَمَّا الْأَجِيرُ الْمُشْتَرَكُ فَيُعَدُّ أَمِينًا عِنْدَ الْإِمَامِ فَقَطْ وَبِلَاتِّفَاقِ لَا يَضُمَّنُ الْأَجِيرُ الْخَاصُّ وَالْأَجِيرُ الْمُشْتَرَكُ الْمَالَ الْهَالِكُ بِبَيْدِهِ بِغَيْرِ صُنْعِهِ يَعْنِي بِدُونِ سَبْقِ عَمَلٍ مِنْهُ وَإِنْ شَرِطَ الضَّمَانُ وَلَا تَنْقُصُ أُجْرَةُ الْأَجِيرِ الْخَاصِّ بِهِ هَلَاكُ بَعْضِ الْمَالِ ; لِأَنَّ الْأَجِيرَ الْخَاصَّ يَسْتَحِقُّ الْأُجْرَةَ بِكَوْنِهِ حَاضِرًا وَمُهَيِّئًا لِلْعَمَلِ . مِثْلًا إِذَا تَلَفَتْ جَمِيعُ الْحَيَوَانَاتِ فِي يَدِ الْأَجِيرِ الَّذِي اسْتُؤْجِرَ عَلَى أَنْ يَكُونَ أَجِيرًا خَاصًّا وَبَقِيَ بَعْدَ ذَلِكَ الْأَجِيرُ مُهَيِّئًا لِلْعَمَلِ فَلَمْ يَأْخُذْ جَمِيعَ أُجْرَتَيْهَا (رَدُّ الْمُحْتَارِ ، الزَّيْلَعِيُّ) .

الْمَسَائِلُ الْمُتَفَرِّعَةُ عَنْ هَذَا : أَوَّلًا - لَا يَضُمَّنُ حَارِسُ الْخَانِ الشَّيْءَ الَّذِي سُرِقَ فِي غُرْفِ الْخَانِ أَوْ فِي سَاحَتِهِ . وَكَذَلِكَ حَارِسُ السُّوقِ (رَدُّ الْمُحْتَارِ) . وَمَا عَلَى الْحَارِسِ شَيْءٌ لَوْ نُقِبَ فِي السُّوقِ حَانُوتٌ عَلَى مَا فِيهِ كُتِبَ وَلَيْسَ يَضُمَّنُ الَّذِي مِنْهَا سُرِقَ إِذْ بِلَا أَجِيرِ الْخَاصِّ ذَاكَ يَلْتَاحِقُ إِذَا فُقِدَ الْوَلَدُ أَوْ

فُقِدَتِ الْوَحْدَةُ الْوَحْدَةُ الْوَحْدَةُ الْوَحْدَةُ الْوَحْدَةُ الْوَحْدَةُ الْوَحْدَةُ الْوَحْدَةُ الْوَحْدَةُ الْوَحْدَةُ
لَا ضَمَانٌ عَلَى الظَّالِمِ الْوَحْدَةُ الْوَحْدَةُ الْوَحْدَةُ الْوَحْدَةُ الْوَحْدَةُ الْوَحْدَةُ الْوَحْدَةُ الْوَحْدَةُ الْوَحْدَةُ الْوَحْدَةُ
وَالْوَاحِدَةُ الْوَاحِدَةُ الْوَاحِدَةُ الْوَاحِدَةُ الْوَاحِدَةُ الْوَاحِدَةُ الْوَاحِدَةُ الْوَاحِدَةُ الْوَاحِدَةُ الْوَاحِدَةُ
الْمَادَّةُ (607) أَيْ أَنْزَلَهُ لَا يَضُمُّنُ الْمَالُ الْوَحْدَةُ الْوَحْدَةُ الْوَحْدَةُ الْوَحْدَةُ الْوَحْدَةُ
بِغَيْرِ ضَمِّهِ وَإِنْ تَلَفَ وَهُوَ فِي يَدِهِ بِغَيْرِ عَمَلِهِ بِأَنْ دَفَعَهُ
بِعَوضِ النَّاسِ لَا يَضُمُّنُ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ أَيْضًا خِلَافًا لَهُمَا ()
الشَّيْءُ () وَسَوَاءُ أَلِفَ الْمَالُ بِسَبَبِ يُمْكِنُ التَّحَرُّزُ مِنْهُ
أَوْ بِسَبَبِ لَا يُمْكِنُ التَّحَرُّزُ مِنْهُ . وَعَلَيْهِ حَيْثُ إِنَّ الْمَجْلَّةَ
رَجَّحَتْ وَاخْتَارَتْ مَذْهَبَ الْإِمَامِ الْمُشَارِ إِلَيْهِ كَمَا مَرَّ فِي شَرْحِ
الْمَادَّةِ 607 السَّالِفَةِ الذِّكْرُ فَلَمْ يَكُنْ مِنَ الْإِلَازِمِ تَخْصِيصُ
هَذِهِ الْفِقْرَةِ بِالْأَجِيرِ الْوَاحِدِ بَلْ كَانَ يَجِبُ أَنْ يُقَالَ (الْوَاحِدُ
أَمِينٌ) . وَأَنْ تَخْصِصَ الْفِقْرَةُ الْوَاحِدَةَ بِالْأَجِيرِ الْوَاحِدِ ; لِأَنَّ
الْفِقْرَةَ الْمَذْكُورَةَ مَخْصُوصَةٌ بِالْأَجِيرِ الْوَاحِدِ وَلَا يَجْرِي حُكْمُهَا
عَلَى الْوَاحِدِ الْمُشْتَرِكِ . كَمَا سَيُفْهَمُ مِنَ الْمَادَّةِ 611 ()
الْمُهَنْدِسَةِ فِي الْبَابِ الثَّامِنِ وَالْعِشْرِينَ .